

اللجان أقرت "الشراء العام"... ونقاش حاد محوره العلية آلان عون لـ"النهار": القانون معروض للطعن إذا أقرته الهيئة العامة

سلوى بعلبكي

في إطار الإصلاحات المطلوبة من لبنان للحصول على دعم الدول الأوروبية والمؤسسات المالية العالمية، ينتظر العالم بكامله في الداخل والخارج إقرار قانون الشراء العام كخطوة إصلاحية كبيرة تحد من الفساد وتوحد الممارسات والتطبيقات، وتضع الصفقات العمومية الممولة من الأموال العمومية تحت ضوء الرقابة التي ستتولاها هيئة الشراء العام، وهي امتداد قانوني وإداري لإدارة المناقصات التي قامت بهذا الدور في المرحلة السابقة، وفي أصعب الظروف. فالقانون ينظم كل ما تشتره الدولة اللبنانية والقطاع العام بكل مؤسساته من وزارات ومجالس بلديات.

أول من أمس، أقرت اللجان النيابية المشتركة اقتراح قانون الشراء العام، وحوّلته إلى الهيئة العامة. وعندما كانت اللجنة الفرعية التي ناقشته على مدى أشهر قد اقترحت أن يكون رئيس إدارة المناقصات الحالي رئيساً لهيئة الشراء العام في الولاية الأولى، شهد هذا الموضوع نقاشاً شرساً بين الكتل النيابية على خلفية رفض "التيار الوطني الحر" هذا البند، في مقابل تمسك حركة "أمل" و"القوات اللبنانية" به، إلى أن حُسم هذا الجدل بالتصويت لمصلحة بقاء جان العلية في رئاسة الهيئة، وتقرر تعديل الصياغة بما يسمح لرئيس إدارة المناقصات بترويض الهيئة إلى حين تعيين مجلس الوزراء رئيساً أصيلاً. إلا أن "العونيين" هددوا في حال إقرار الصيغة التي تم التصويت عليها، إما بردّ القانون من قبل رئيس الجمهورية، وإما بالطعن أمام المجلس الدستوري.

مصادر مواكبة لعمل اللجنة الفرعية التي درست اقتراح القانون برئاسة النائب ياسين جابر شرحت لـ"النهار" "التعاطي المريب" للفريق العونيين مع اقتراح القانون الذي يرفضه في الجوهر لأنه يتعارض مع مصالحه، في حين انه لا يملك جرأة إعلان ذلك للرأي العام، فراح يعمل لتقزيمه، مرة باصراره على إخضاع هيئة الشراء العام لسلطة التفتيش المركزي، ومرة أخرى بمحاولة تقليص صلاحية رئيس الهيئة، مخافة أن يكون هذا الرئيس جان العلية، ومراراً وتكراراً بمحاولة إبعاد العلية عن رئاسة الهيئة بانفعال وعصبية واضحة لجميع المشاركين تحت ستار التعيين في مجلس الوزراء مرة أخرى لمن هو معيّن أصلاً في مجلس الوزراء، في بدعة لا علاقة لها بالدستور والقانون". وبحسب هذه المصادر فإن معاداة "التيار" لنهج العلية "تجاوزت كل الحدود باعتباره تجاوز كل الخطوط الحمر في 13 نيسان الماضي، عندما طالب بالتدقيق الجنائي الشامل في الصفقات العمومية، انطلاقاً من صفقات بواخر الكهرباء والفيول المغشوش، وبناء معامل الطاقة".

وكانت المعلومات عن اجتماع اللجان المشتركة تقاطعت بين إعادة التصويت على النص الذي مرره العونيين في الجلسة السابقة والذي ينص على أن يكون مدير عام إدارة المناقصات رئيساً لهيئة الشراء العام إلى حين تعيين الرئيس والاعضاء، ما يعني إبعاد مدير عام المناقصات بشكل مقنع عن رئاسة الهيئة وجعله رئيساً مؤقتاً تحت رحمة السلطة التنفيذية، وبين إعادة طرح التصويت على النص ذاته، أي ان يكون مدير عام إدارة المناقصات رئيساً لهيئة الشراء العام من دون العبارة اللغم أو القطبة المخفية. فصوّت الجميع إلا العونيين لمصلحة بقاء العلية في رئاسة الهيئة. بيد ان النائب في كتل "لبنان القوي" آلان عون رد على سؤال لـ"النهار" عن سبب اصرارهم على استبعاد جان العلية عن رئاسة هيئة الشراء العام بالقول: "ليس هناك إصرار، ولم يأت أحد على ذكره بالإسم. وحصل إجماع على توليه الرئاسة في مرحلة انتقالية"، شارحاً أن "النقاش هو على عملية تعيين من خلال القانون، فيما الدستور يعطي صلاحية تعيين الفئة الأولى للحكومة بثلاثي أعضائها". ولكن هل يحتاج الأمر الى ذكر جان العلية بعد كلمة مدير المناقصات؟ أجاب عون: "كلا، تُذكر الوظيفة".

ووفق المصادر عينها، فقد بدا الغضب واضحا على رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل في اجتماع اللجان، فيما جرى التلميح والتصريح من نواب في تكتل "لبنان القوي" بالظعن امام المجلس الدستوري أو إعادة القانون من رئيس الجمهورية في حال أُقر في الهيئة العامة. وهو ما أكده عون، ردا على سؤال لـ"النهار" حول ما اذا كان التوافق على تولي العلية الرئاسة في مرحلة إنتقالية يعني ان تكتل لبنان القوي صرف النظر عن الظعن بالقانون في حال أقرته الهيئة العامة، موضحا ان الصيغة التي وافق عليها التكتل هي أن يكون رئيس هيئة الشراء العام هو مدير عام المناقصات الى حين تعيين بديل، ولكن عندما استبدلوا الصيغة بتعيينه رئيسا للهيئة من دون تحديد تعيين بديل منه في الفترة الانتقالية، فذلك يعني أن القانون معروض للظعن. ونفى بشدة أن تكون معارضة التكتل تخفي وراءها النية بتعيين بديل من العلية، وهو موظف فئة اولى سبق وعيّن وفقا للأصول في مجلس الوزراء، بموظف آخر تابع للتيار. وقال: "هذا كذب وافتراء".

وفيما فضل العلية البقاء بعيدا من الواجهة، إلا أنه علّق في اتصال مع "النهار" على احتمال الظعن بالقانون أمام المجلس الدستوري من قبل "التيار الوطني الحر" بالقول: "انها خطوة جيدة، فالقضاء والقانون هما الملاذ في دولة المؤسسات". وأضاف: "لولا مقاومة إدارة المناقصات نهج القفز فوق القوانين، من ضمن الأطر الدستورية والقانونية، لما اضطر أصحاب هذا النهج الى التفكير بالإطاحة برئيسها، تسلاّ عبر نص في اقتراح قانون، وهذا بحد ذاته أمر ايجابي. جعلناهم يفكرون بالقانون- ولو للانتقام- بعدما سلكوا نهج التهويل والتخويف واستخدام الأرقام. وفي حال شأؤوا بعد صدور القانون أن يطعنوا أمام المجلس الدستوري، فهذا أيضا بحد ذاته إنجاز لأنه يعني أن الكلمة للمؤسسات، لا للأحجام والنفوذ السياسي".

واعتبر أن "نهج الدفاع عن الدستور والقانون لا علاقة له بموقع أو بمركز، وهذا النهج طبع مسيرتي الوظيفية منذ التسعينات ولن أتخلى عنه سواء كنت داخل الإدارة أو خارجها".

قانون يرفع المعايير الدولية

صحيح أن قوانين الشراء الحالية تتضمن بعض الثغرات، كونها تستثني المؤسسات العامة والبلديات والمؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكنها في الوقت عينه تشترط أن تطبق المؤسسات العامة والبلديات الأسس عينها التي تنتهجها إدارة المناقصات في تنفيذ صفقات الشراء، لذا لا يمكن القول بشكل مطلق بأنها خلف عمليات الفساد ونهب الأموال العامة، إنما الخلل يكمن في عدم تطبيقها على الوجه الصحيح، وضمن سياق من الممارسات الخاطئة. أما قانون الشراء العام الذي أُقر فيتميز بالشمولية، إذ إنّ على كل الجهات الشارية الالتزام بالنص باستثناء بعض الحالات الطارئة التي حددها اقتراح القانون بشكل واضح. كما يرفع هذا القانون المعايير الدولية التي وضعها قانون "الأونسيترال" النموذجي، والقواعد الـ12 التي حددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشراء العام.

من هنا يمكن اعتبار قانون الشراء العام الذي أقر متطورا وعصريا، وسيشكل قفزة نوعية في شأن إدارة المال العام. ولكن تبقى العبرة في التنفيذ وفي حسن تعيين أعضاء اللجان بناءً على معايير الكفاية والنزاهة، وفق ما يقول العلية.